التقرير
الاستراتيجي

أحداث العالم العربي
وتفاعلاتها الاقليمية والدولية

(2014-2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014-2013)

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014–2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية (2013-2014)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.

إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: قاسم عز الدين

الترجمة: صالح الأشمر (لبحثي باتريك هنري وليونيل فيرون)

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: نيسان 2015

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

Baabda 10172010 :P.o.Box

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

ثبت المحتويات

المقدّمة 7

المدخل / قاسم عز الدين 10

- العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وراء الثورات العربية 19
جورج قرم

- الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية 39
باتريك هنري

- أولويات حزب الله الإستراتيجية تجاه الثورات العربية 63
طلال عتريسي

حزب الله والتحوّلات العربية/ حسام مطر 75

- مصر ودول "المربّع الإسلامي" في توازنات الشرق الأوسط 79
مصطفى اللبّاد

- دول الخليج وتداعيات الموجة السادسة 97
وليد نويهض

- السعودية: الرؤية والخيارات 115
فؤاد إبراهيم

- جذور التحوّلات في الشرق الأوسط 127
حسن بهشتي بور

أصابع واشنطن / محمد ميرندي 140

- متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية 141
محمد نور الدين

- "إسرائيل" في مواجهة العاصفة «القلق الإستراتيجي» 163
سيف دعنا

- التهديدات والمخاطر التي تخشاها «إسرائيل» 179
حلمي موسى

- روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية 187
فصيح بدرخان

روسيا ومصادر الطاقة / ليونيد سافين 206

- أي تأثيرات لإستراتيجية «الاستدارة شرقاً» الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟ 209
سعد محيو

«الشرق الأوسط برميل بارود» كتاب بريجنسكي 216

أميركا والتسلّح / سارة فلاوندرز 218

- أميركا- الصين آفاق إستراتيجية 219
ليونيل فيرون

قوة أميركا وزعامتها في عالم متحوّل/ فيليب غوليب 230

- الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي بديل 233
عبد الحليم فضل الله

- مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي 249
منير الحمش

جذور التحوّلات في الشرق الأوسط:
دراسة على ضوء نظرية الفوضى

د. حسن بهشتي بور
باحث وخبير استرتيجي في الشأن السياسي الإيراني وفي قضايا القوقاز لدى مركز الدراسات السياسية الإيرانية.

ثمّة تفسيرات عدّة للأزمات التي تعصف بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا تختلف من بلدٍ إلى آخر. ولا بدّ من الالتفات إلى أنّ أسباب القنوط والإحباط الشعبيّ من الحكومات الديكتاتوريّة المرتبطة بالخارج وبعضها نظريّ يمكن أن يُكتشف بالاستنباط والتأمّل غير الميدانيّ، وبعضها يحتاج إلى البحث غير الميدانيّ في المجتمعات عن عناصر عدّة أهمّها العناصر الدينية، والسياسية، والأيديولوجيّة. وذلك لأنّ هذه التحوّلات تأخذ أشكالًا مختلفة تبعًا للأوضاع الداخلية لكلّ بلدٍ. وممّا يترك أثره على هذه التحوّلات الأوضاع الاجتماعيّة والانقسامات الدينية والقبليّة والعرقيّة داخل هذه المجتمعات محلّ البحث.

ومن هنا، فإنّ حركيّة هذه التحوّلات السياسيّة وعدم الاستقرار الناتج عنها هما جزءٌ من المشهد. وتكشف لنا دراسة الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة في المنطقة عن أثر هذه العناصر في توليد الغضب والاحتقان الشعبيّ وعدم الرضا ودورها الأساس في تفجير الثورات التي حصلت. كما يكشف التدقيق في هذه العناصر عن الدور الذي تؤدّيه النظم التي تُدار المجتمعات على أساسها في مجال التغيير الاجتماعيّ والعدالة عند كلّ شعبٍ من الشعوب وأمّةٍ من الأمم.[1]

وإذا كانت الأسباب التي أدّت إلى الحراك في البلاد المشار إليها تتعدّد وتختلف من بلدٍ إلى آخر فإنّ بينها وجوه اشتراك كثيرة. ومن العناصر المشتركة بين حراكات البلدان العربية الأخيرة: المطالبة بالحريّة والاعتراض على الاستبداد الداخليّ، والانزعاج الشعبيّ العام من التبعيّة للأجنبيّ والرغبة في الاستقلال الوطنيّ، وهذه الدوافع المشار إليها هي التي دعت المواطنين إلى الخروج إلى الشوارع والمشاركة في التظاهرات والتجمّعات. وهؤلاء على الرغم من اعتناقهم ميولًا سياسيّة واجتماعيّة مختلفة ينتمون إلى طبقات اجتماعيّة محرومة وما فوقها بقليلٍ، ولذلك لا يمكن إغفال الأسباب الاقتصادية والمطالبة

1- The Underlying Causes of Stability and Unrest in the Middle East and North Africa: An Analytic Survey, Anthony H. Cordesman, Arleigh A. Burke Chair in Strategy, and Nicholas S. Yarosh, CSIS, 14 May, 2012.

بالعدالة الاجتماعيّة عند البحث في الدوافع الداعية إلى الثورة، وذلك على الرغم من الاعتراف باختلاف دور العوامل المذكورة بين بلدٍ وآخر.

نحاول في هذه المطالعة تقديم الجواب عن سؤال أساس هو:

هذه الأحداث التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونتج عنها اضطراب شديد وقلق وانعدام استقرار، ولكنّها أدّت في الوقت عينه إلى سقوط عدد من الديكتاتوريّات التابعة، هل سيعقبها استقرارٌ وثباتٌ جديدان، وهل ستولد من رحم هذه الأحداث حكومات ودول ديمقراطية تتميّز بالقطيعة والانفصال عن الدول والأنظمة المتسلّطة الأجنبيّة، وهل ستنجح الأنظمة الجديدة في تحقيق الاستقلال والازدهار الاقتصاديّ في المنطقة؟

ثمة شكل من النظام في رحم الفوضى الظاهرة للعيان.

إن الجواب عن هذا السؤال البسيط يبلغ من التعقيد الغاية؛ ولكنّنا سوف نحاول تقديم الجواب المنطقيّ عنه، على أساس نظريّة الفوضى.

وفقًا لهذه النظريّة عندما نطالع أيّ حركة اجتماعيّة بشكلٍ مقطعيّ ربّما لا نرى إلا الفوضى والهرج والمرج، وأمّا إذا نظرنا إلى الحركة المشار إليها كسيرورة عبر مدى زماني كافٍ، وتجاوزنا النظرة المقطعيّة فإنّنا سوف نكتشف وجود شكلٍ من النظام في رحم الفوضى الظاهرة للعيان بالنظرة الأوليّة.

وعليه لا بدّ من وضع حركة الصحوة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط في إطار النموذج الذي تقترحه نظريّة الفوضى المذكورة ودرس أوضاع المنطقة وظروفها وفق ذلك النموذج؛ ومن هنا نجد لزامًا علينا المقارنة بين أوضاع المنطقة وبين الظروف والشروط المقترحة في النظرية المذكورة.

أ- المبادئ الأوليّة لنظريّة الفوضى:

1- كل النظم المتحرّكة غير الخطيّة تتوفّر على نقطة جذب (attractor).

2- تنتقل هذه النظم من حالة النظام إلى اللانظام والعكس صحيح أيضًا.

3- تصل هذه النظم بعد تجاوز نقطة الجذب إلى أشكال غير منظمة/ كسوريّة (fractal).

4- نقطة الجذب هي في الواقع تعبير عن بُعْدِ التوازن في النظم المتحرّكة.

وبالنظر في المبادئ المذكورة أعلاه يمكن اكتشاف شيء من التطابق بينها وبين الأوضاع والظروف المحيطة بالحراكات التي وقعت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وذلك تبعًا لما يأتي:

1- إنّ كل الحراكات التي حصلت أخيرًا في المنطقة هي "لا خطيّة"؛ وذلك لأنّ لها أبعاداً عدّة وليس بعدًا واحدًا فهي في الوقت عينه ذات أبعاد: سياسيّة، واجتماعيّة، واقتصاديّة، وثقافيّة.

2- لهذه الحراكات نقطة جذب؛ وذلك لأنّ هذه النقطة ظهرت إلى الوجود بعد أن أدّى تسارع الأحداث وارتفاع صوت المعارضين للاستبداد إلى انتقال الأنظمة الاستبداديّة من حالة التوازن والاستقرار إلى حالة عدم التوازن.

3- تحوّلت حالة النظام التي كانت مستقرّة ببركة الأنظمة المستبدّة المحميّة من الغرب إلى حالة انعدام النظام في كلٍّ من: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن. ويمكن التعبير عن هذا التحوّل بأشكال عدّة.

4- سوف تنتهي حالة اللانظام إلى نقطة توازن، وتنتقل إلى حالة نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط. ولن يتّصف هذا النظام الجديد بالتبعيّة الكاملة للغرب، وسوف تعمل الأنظمة الجديدة على نحو مستقلٍّ ولكن مرتبط بشكلٍ أو بآخر بالغرب.

ويحتمل أن نشهد في العقد القادم شرقًا أوسط جديدًا، تكون لدوله وحكوماته قاعدة شعبيّة أوسع من أسلافها، ومن آثار اتساع القاعدة الشعبيّة توفّر القدرة بدرجة أكبر على العمل بعيدًا عن التأثير الغربي في مجريات أمور تلك البلاد. وسوف تكون تلك البلاد أكثر استقرارًا وأكثر ديمقراطية؛ مع الاعتراف بأنّها سوف تواجه عددًا من المشكلات التي لا مجال لإنكارها.[2]

ولكنّ النظام الجديد المتوقّع لن يكون نظامًا إجباريًّا مفروضًا من قبل الإدارة الأميركية وحلفائها كما يؤكد عدد من المحلّلين والباحثين؛ وذلك لما يأتي:

-1 إن التطورات التي عصفت بكلٍّ من: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، والبحرين، وسوريا، والأردن وغيرها من البلاد العربيّة، كشفت عن حالة من عدم الرضا الشعبيّ العامّ نتيجة تراكم الرغبات التي لم تجرِ تلبيتها؛ بل جرى تجاهلها أحيانًا. وقد خلقت هذه التطورات ظروفًا جديدة أدّت إلى تغييرات جذريّة في أوضاع المنطقة خلال مدّة قصيرة نسبيًّا.

-2 لعب الإنترنت (البريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، وتويتر وغيرها) دوراً بارزاً في في الأحداث التي حصلت؛ ولكنّ هذا لا يعني أنّ زمام المبادرة هو بالكامل بيد الإدارة الأميركية ومخابراتها المركزية (سي آي إي)، بالنظر إلى تحكّمها بشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

-3 أظهر شباب هذه البلاد رغبتهم بتغييرات جذريّة في بلدانهم، وعبّروا عن هذه الرغبة من خلال مشاركتهم مع أو أمام التشكيلات السياسية المعارضة في تلك البلاد، مع العلم أنّ الاعتراض منصبٌّ بالدرجة الأولى على الأنظمة السياسية التي كانت تابعةً للغرب بشكل كبير. وإذا كان الغربيون قد استفادوا من حالة عدم الرضا للتأثير في مجريات الأحداث بشكلٍ أو بآخر فإنّ ذلك لا يعني أنّهم كانوا المحركين لكل ما كان يحصل في تلك البلاد. والدليل على ذلك أنّ الإدارة الأميركية في الفترة الراهنة لم تعد هي الدولة القائدة للمجتمع الدولي. أضف إلى ذلك أنّه لم تكن ثمّة مصلحة لهذه الإدارة في تغيير نظامين مطيعين وطيّعين هما نظاما مبارك وبن علي في مصر وتونس.

-4 لقد حاولت أميركا توجيه الحراك وإدارة الأمور في اتجاه محدّد. فقد كانت أنظمة مبارك في مصر، وبن علي في تونس، وعلي عبد الله صالح في اليمن، تسعى لحماية المصالح الأميركية إلى درجة كبيرة، والوجهة التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحويل الصراع نحوها هي تحويله من صراع سياسي معارض للأنظمة الحاكمة في البلدان المشار إليها إلى صراع إسلامي-إسلامي بين السنّة والشيعة، وقد فعلت ذلك من خلال استنساخ هذه الثوارت في سوريا بالاستناد إلى شيء من عدم الرضا الشعبيّ عن الأوضاع الداخليّة في هذا البلد، وذلك بهدف حماية ما بقي لها من مواقع في المنطقة وعلى وجه التحديد في السعوديّة كي لا تعصف المتغيّرات بكلّ الأنظمة المؤيّدة لها.

> لم تكن للإدارة الأميركية مصلحة في تغيير نظامي مبارك وبن علي

-5 إنّ استخدام بعض الجماعات الشبابيّة لمواقع التواصل الاجتماعيّ والاستفادة منها في تنظيم الاحتجاجات ليس معيارًا دقيقًا للحكم على هذا الحراك الميداني والقول إنّه منتج أميركي. ودليل ذلك أنّ موقعي فيس بوك وتويتر استفيد منهما إلى حدٍّ كبير في الأحداث التي حصلت في الداخل الأميركي نفسه في ما بات يُعرف بأحداث تسع وتسعين في المئة. أضف إلى ذلك أنّ هذه المواقع وغيرها

2- بهشتي پور حسن، تحليل تحولات خاورميانه وشمال آفريقا بر أساس تئوري بي نظمي، نقلا عن موقعه على الإنترنت على العنوان الآتي:
http: //www. beheshtipour.net

من التدخّلات والوسائل التي استفيد منها أو يمكن أن يُستفاد منها في تغيير الأنظمة لا يمكن أن تحقّق هدفها لو لم تتوفّر معطيات داخليّة تساعد على هذا التغيير، فما كانت الجماهير لتخرج إلى الشوارع والميادين لولا الدوافع السياسية والاقتصادية والثقافية التي منها الانزعاج الشعبيّ من التبعيّة لأميركا والغرب.

6- لو كانت هذه الأحداث محلّ البحث أميركية المنشأ لكان من الضروريّ أن تكون أميركية المآل، وبالتالي كان من الضروريّ أن تنتج أنظمة جديدة تابعةً للإدارة الأميركية أو متحالفة معها؛ ولكنّنا نرى أنّ نتائج الانتخابات في تونس ومصر كانت لصالح جهات منتقدة لأميركا أو بالحدّ الأدنى غير تابعة لها كأسلافها.

7- الحراك الشعبيّ الذي حصل ويحصل في بلدان الشرق الأوسط لم يكن موجّهًا من قيادة واحدة، بل كانت تشارك في هذه التحرّكات أطياف سياسية واجتماعيّة ودينية عدّة، وكانت تجتمع في وقت واحدٍ التيّارات الدينية إلى جانب التيّارات الوطنيّة والقوميّة واليسارية. وقد حاولت الإدارة الأميركية وغيرها من الدول الغربيّة الاستفادة من بعض هذه التيّارات لتوجيه الحراك باتّجاهات تخدم سياساتها سعياً لتقوية التيارات العلمانية الميّالة إلى الغرب.[3]

التغيير المفاجىء للأنظمة لن يعقبه استقرار بالسرعة نفسها

وعلى ضوء هذه المؤشّرات كلّها يتبيّن أنّه، وعلى أساس نظرية الفوضى، لا يمكن تحويل حالة الهرج والمرج أو الفوضى التي عصفت بالمنطقة إلى حالة منظّمة مبرمجة خاضعة لإرادة القوى الخارجيّة، وتحويلها من الفوضى إلى الاستقرار التابع، ولو بشكلٍ جبريٍّ. ولكن لا يمكننا في الوقت نفسه إظهار تفاؤل كبير وتجاهل بعض نقاط الضعف الكامنة ومنها قلّة تجربة القيادات المؤثّرة، ورغبتها في السيطرة، إضافة إلى خطط الدول الساعية إلى التأثير في المنطقة.

ب - المشكلات التي تواجهها الدول المنعتقة حديثًا من القيود الأجنبيّة

تعاني الدول المتحررة حديثاً من القيود الأجنبية من مشكلات أبرزها:

1- وجود حالة واسعة من عدم الاستقرار الأمني نتيجة اختلال النظام الأمني السابق، وهذا ما نشاهده في مصر وتونس وليبيا.

2- تعرّض بعض الشخصيّات القيادية المؤثّرة للاغتيال، ومن أهمّ هذه الحالات اغتيال بعض قيادات الحراك في تونس.

3- إثارة الخلافات بين الجماعات الدينية والمذهبيّة أو القومية، ومثاله الحالة البحرينية والسورية.

4- إثارة الاختلاف بين القيادات التي توافقت على إسقاط الديكتاتوريّات السابقة، من أجل تعجيزها عن الاتفاق على البديل المستقبليّ، كما في الحالة المصريّة والليبيّة بل التونسية واليمنية أيضاً.

5- عدم وجود برنامج واضح المعالم تحلّ على أساسه المشكلات الناجمة عن انتقال السلطة، وهذه سمة عامّة في كل البلاد الغربية التي عصفت بها الثورات.

6- الاختلاف بين القيادات السابقة على توزيع السلطة في المرحلة اللاحقة.

وعلى الرغم من تعدد هذه المشكلات فإنّها جميعاً قابلة للتجاوز شريطة رفع مستوى الكفاءة الإداريّة للوصول إلى توزيع عادلٍ للثروة والسلطة وفق المعايير الدولية

3- المصدر نفسه.

المعتمدة. ولكن لا ينبغي إغفال أنّ التغيير المفاجئ للأنظمة المستبدّة لن يعقبه بالسرعة نفسها استقرار وثبات شاملان؛ وذلك لأنّ هذه البلاد كانت تعاني لعقود متمادية من الفساد المالي، والفشل الاقتصاديّ، وسيادة نظام الوساطة والتمييز، وبكلمة عامّة تجاهل حاجات الشعوب الأساسيّة ورغباتها. ومن هنا لا يمكن لأحدٍ اقتراح حلول جراحية فوريّة، بل كلّ الحلول والعلاجات المنطقيّة لا يمكن توقّعها إلا على المدى المتوسط والبعيد، على أن تكون مبنيّة على الإصلاح البنيويّ والإيجابيّ في الحياة اليومية للشعوب.

ج- مفارقة السلام والأمن والثبات، والديمقراطية وحقوق الإنسان:

إن التضادّ الواضح بين مصالح أميركا وحلفائها وبين الحركات الاستقلاليّة هو من أهمّ المشكلات التي كانت تواجهها دول الشرق الأوسط على مدى العقود الستّة الماضية قبل الحرب الباردة وبعدها، وقد أخضع هذا التضادّ دول تلك المنطقة لتأثيره المباشر.[4]

كانت الإدارة الأميركية وما زالت تسعى للحفاظ على بعض الأنظمة المستبدّة في المناطق الغنيّة بالنفط؛ وذلك من أجل الحفاظ على تدفّق النفط إليها وإلى حلفائها من منطقة الشرق الأوسط. ولأجل ذلك كانوا يلوّحون بشكلٍ دائم بغصن زيتون السلام بهدف الحفاظ على مصالحهم الحيوية في المنطقة على المدى البعيد.

ولأجل ذلك نجد أنّ أميركا كانت تستخدم الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية لشعوب منطقة الشرق الأوسط ورقة تين تستر بها ما تبتغيه من الحفاظ على مصالحها. وكانت ترفع هذه الشعارات التي هي من المبادئ الأساسيّة للنظام الرأسمالي الغربيّ إلى حدود لا تتعارض مع المبادلات التجارية في ميادين النفط والتسليح. وذلك لأنّ ما يهمّ الشركات النفطية والشركات المصنّعة للأسلحة هو صفقاتها التجاريّة وهذه أهمّ عندها بدرجات من نظام مبارك أو بن علي في مصر وتونس، وبخاصّة أنّ مدة صلاحيّة هذه الأنظمة كانت قد أوشكت على الأفول.

وكنموذج على ما نقول كشف معهد ستوكهولم الدولي لدراسات السلام (SIPRI) في تقرير له عن أنّ مبيعات الأسلحة قد ارتفعت بنسبة 17 في المئة في السنوات 2007–2012. ويشير باحثو هذا المعهد في دراستهم إلى زيادة تبادل الأسلحة عبر آسيا، كما يشيرون إلى أنّ ثلاثين في المئة من تجارة الأسلحة الدولية كانت لصالح الولايات المتحدة الأميركية، وتأتي بعدها روسيا بنسبة ست وعشرين في المئة، وألمانيا سبعة، وفرنسا ستة، والصين خمسة. بالمقارنة بين هذه المعطيات ومعطيات ما بين عامي (2003–2007) نجد أنّ نسبة الارتفاع كانت سبع عشرة في المئة. وتجدر الإشارة إلى أنّ منطقة الشرق الأوسط كان لها حصّة الأسد في تجارة السلاح العالميّة؛ إذ بلغت نسبة 17 في المئة في السنوات الخمس الماضية.[5]

يكشف هذا التقرير وغيره من التقارير المشابهة عن أنّ الهدف الأوّل للإدارة الأميركية هو «الأمن» و«الاستقرار» المطلوبان للبيت الأبيض في منطقة الشرق الأوسط وذلك على مدى العقود الستة الماضية. ولكن أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 فرضت على الرئيس أوباما أن يدخل بعض التعديلات التكتية وليس الاستراتيجيّة على سياسته الخارجيّة تحت الشعار الذي اختاره لحملته الانتخابية «تغيير».

4- Bramble, Tom, (2011), The US is an enemy of democracy in the Middle East, socialist alternative.

5- SIPRI Fact Sheet, Mars 2013: http: / /www.sipri.org.

وقد سعى أوباما في المراجعة التي أجراها إلى تحسين صورة أميركا عند الشعوب المسلمة في المنطقة وذلك بعد الأضرار التي لحقت بسمعة أميركا وصورتها بعد غزو أفغانستان والعراق، ومن الوسائل التي اعتمدتها الإدارة الجديدة ركوب موجة الثورات التي عصفت بالعالم العربي بدل الوقوف إلى جانب أنظمة ميؤوس منها كنظامي مبارك وبن علي.

وقد راهن أوباما وإدارته على قدرتهم على توجيه الثورات العربية نحو استقرار وثبات جديدين على أن يكون السلام «لإسرائيل» على رأس الأولويّات. ولكنّ المفارقة والتضادّ بين الأمن والاستقرار وبين السلام ما زال قائمًا لم ينحلّ. ومن هنا وجدنا أنّ أوباما ضمّ إلى فريقه الإداري منذ أن شرع في دورته الثانية التي بدأت من العشرين من شهر كانون الثاني/ يناير 2013، أشخاصًا مثل: جون كري تشاك هاغل وجون برينان.

وقعت أميركا وحلفاؤها في الخطأ القاتل الذي أرتكبوه في أفغانستان

ولكنّ كل محاولات الحلّ لن تثمر ولن تؤتي أكلها ما لم يرتفع تضاد المصالح بين اللاعبين الأصليّين في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وما لم ينحلّ هذا التضاد لن يتحقّق أيّ نظام جديد مستقرّ في هاتين المنطقتين.

ومن تجلّيات هذا التضادّ ما نشاهده في سورية في هذه الأيّام. فاللاعبون في الداخل السوريّ يتذرّعون بمواجهة ما يسمّونه "ديكتاتوريّة" الرئيس الأسد ونظامه، ولكنّهم في الواقع يبغون أمرًا آخر هو إعادة رسم خريطة المنطقة سياسيًّا لأنّ شكل النظام القادم مرتبط بدرجةٍ كبيرة بشكل النظام في سوريا وتوجّهاته.

وقد وقعت أميركا وحلفاؤها للمرة الثانية في الخطأ القاتل الذي ارتكبوه في أفغانستان وذلك من خلال العمل على تسليح المجموعات المتطرّفة التي تقاتل في سوريا. فقد حرّض الأميركيّون حلفاءهم على تمويل ودعم أسامة بن لادن بذريعة محاربة الاتحاد السوفياتي، وأدّوا هم بدورهم قسطًا كبيرًا من الدعم المطلوب بالسلاح والمال، ثمّ حصل ما حصل آنذاك، وها هم يكرّرون الخطأ نفسه من خلال تمويل المجموعات الإرهابية ودعمها بالسلاح والمال لإعطائها المزيد من القدرة على العمليّات الانتحاريّة، وذلك كلّه تحت شعار محاربة النظام السوري والمطالبة بالحريّة والديمقراطية في سوريا.

• تأمين السلام، والأمن إلى جانب حقوق الإنسان والديمقراطية

لعلّنا وصلنا إلى المحلّ الذي لا بدّ فيه من طرح السؤال الآتي وهو: كيف يمكن تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب احترام حقوق الإنسان؟ دون اختلال موازين السلام والثبات والاستقرار في المنطقة؟

إنّ منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية شهدت لعقود خلت حروبًا دمويّةً عدّة أدّت إلى تبديد القدرات الاقتصاديّة في بلدانها وأضرّت بها أيّما إضرار. ولو أنّ الإمكانيات التي سُخِّرت لخوض تلك الحروب استثمرت في التنمية والبناء لكنّا ومن دون شكٍّ نعيش اليوم في عالمٍ أكثر أمنًا وأكثر عمرانًا؛ وذلك لأنّ منطقة الشرق الأوسط تحظى بموقع متميّز على المستويات الجيوسياسية، والجيواقتصاديّة، والجيواستراتيجية، وهي مركز من مراكز الثقل المهمّة على هذه الصعد كافّة.

ولعدم تحقّق السلام والثبات في هذه المنطقة أسباب عدّة أهمّها ما يأتي:

-1 تحاول القوى الراغبة في الهيمنة على المنطقة ولا سيما أميركا وحلفاؤها تحقيق أهدافها عن طريق إثارة الحساسيّات المذهبية والقومية، وذلك لأنّ النزاعات الداخلية في المنطقة تعدّ مبرِّرًا قويًّا لدخولها على خط إدارة الأزمات من جهة، ومن جهة أخرى تحاول توجيه هذه النزاعات وضبط إيقاعها بطريقة تتناسب مع مصالحها الإستراتيجية.

-2 الأمر الثاني الذي يؤدّي إلى عدم الاستقرار هو

الأوضاع الاقتصاديّة والتوزيع غير العادل للثروات والمداخيل، وتجاهل الأنظمة الحاكمة لمسألة الإصلاح الاقتصادي، والتعاون فيما بينها.

3- ترويج نزعة رهاب الإسلام (إسلامو فوبيا = islam-ophobia) والخوف من إيران وهذان الأمران هما من أكثر الأمور إثارة للقلق والإحساس بالعداء بين شعوب المنطقة. وقد أدّى تعاظم هذا الإحساس والخوف المتبادل إلى أن يصل مجموع ما ينفق على التسليح في الشرق الأوسط خلال العقد الماضي إلى 495 مليار دولار، كانت لدول مجلس التعاون الخليجي حصّة الأسد منها.[6] هذا فضلًا عن عقود التسليح التي أبرمت بين هذه الدول والولايات المتحدة الأميركية ولم تنفذ حتّى الآن. واللافت أنّ الأميركيين يتحدّثون بكل صراحة عن أهدافهم من هذه العقود ومن ذلك أنّ وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل أعلن دون مواربة في إحدى زياراته للكيان الصهيوني أنّ هذه العقود هي رسالة واضحة موجّهة إلى إيران.[7]

4- عدم وضوح شكل المصالح المشتركة بين دول المنطقة، ومن هنا قلّما نجد بين هذه الدول معاهدة واضحة المعالم تشمل منطقة تطبيقها مساحة الشرق الأوسط كلّه، وتهدف إلى تأمين المصالح المشتركة بين هذه الدول.

5- تقادم بل ورجعيّة أكثر الأنظمة السياسية، وعدم قدرتها على تلبية مقتضيات التحوّلات العالمية التي استجدّت في القرن الواحد والعشرين، وأسوأ من هذا كلّه عدم استعداد قادة دول المنطقة لإدخال أيّ شكل من أشكال الإصلاح السياسي في بلدانهم، وذلك لارتباط أكثر هذه الأنظمة بالغرب، وعجزها عن تشكيل نظام سياسي وطني يحقّق مصالح الأمة ويستند إلى إرادتها ويحول في الوقت عينه دون سيطرة القوى الداعمة لهذه الأنظمة، كما يحول دون تجزئة هذه البلدان واندلاع ثورات واهتزازات أمنية فيها.

توقّعات مستقبل الشرق الأوسط

ا- ارتفاع منسوب التضاد العدائي في الشرق الأوسط

يبدو من خلال نظرة واسعة إلى منطقة الشرق الأوسط أنّ منسوب التضاد العدائي (antagonism) الموجود حاليًا في المنطقة سوف يرتفع وتعلو وتيرته. وذلك بمعنى أنّ اللاعبين الخارجيين الأقوياء في المنطقة يهدفون كما هو واضح إلى حماية مصالحهم فيها، وذلك من خلال حلّ التعارض والتضاد بين "إرادة السلام" وإيجاد "الثبات والأمن" بواسطة الديمقراطية والحريات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

للدول الخليجية حصة الأسد من عقود التسليح المبرمة مع أميركا

هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى نجد أنّ أكثريّة شعوب المنطقة التي تسعى إلى الحريّة والاستقلال، تسعى في الوقت عينه إلى الحدّ من نفوذ الأجنبيّ وبخاصّة أميركا وحلفائها وكفّ أيديهم عن المنطقة. وحركة المواجهة هذه ذات ماهية إسلامية وطنية في آنٍ معًا.

وقد حاولت إدارة أوباما حلّ هذا التضادّ والتعارض من خلال إدخال بعض التعديلات التكتيكية على سياساتها تجاه المنطقة، ومن ذلك تغيير فريق السياسة الخارجية، والدفاع والأمن، إضافة إلى الاستفادة من أدواتها العاملة في المنطقة وذلك بهدف إيجاد فضاء جديد مختلف عن الفضاء السياسيّ السابق. وهذا التغيير التكتيكي الذي يمكن تسميته بـ"إدارة الأزمة" يهدف إلى تغيير وجهة

6- http://www.sipri.org

7- Reuters, 2013 April 21.

النشاط السياسي في المنطقة وخلق فضاء يسمح بولادة "ديمقراطيّات تابعة" أو مدروسة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدل "الديكتاتوريّات التابعة". على أن ثمّة عاملين اثنين يحولان دون تحقيق المبتغى الأميركي هما:

أ- وجود تيّارات الإسلام السياسي ذات البعد السلفي السنّي التي هي في حالة تعارض شديد مع الإسلام الإخواني الذي يتبنّى سياسة الحوار مع الغرب والتعامل معه.

ب- الرؤية الشيعيّة التي تتبنّى مفهوم العداء للسياسة الأميركية والتي تدور حول إيران بوصفها محورًا، مع استنادها إلى الديمقراطية الدينية والتأييد الشعبي.

وما يفاقم حالة الاحتقان والتعارض في المنطقة الاختلاف العقدي على المستوى السياسي وغيره بين هذه التيارات، وهذا يؤدّي إلى تعقيد الحلول المتوقّعة للمنطقة في المستقبل المنظور. ومن هنا تسعى الإدارة الأميركية إلى الاستفادة من الاختلاف العقدي بين القوى الداخلية الفاعلة عن طريق العزف على الوتر المذهبي والطائفي لاستخدام هذا التوتّر في تحقيق أهدافها.

شعوب المنطقة تسعى إلى الحرية والتخلص من النفوذ الأجنبي

2- تشكّل توازن جديد بين اللاعبين الإقليميين واللاعبين الدوليّين في منطقة الشرق الأوسط

يترتّب على وجود تحقيق توازن جديد بين القوى المؤثّرة في المنطقة سواء في ذلك الداخليّ منها والخارجيّ حلٌّ فوريٌّ وتطبيقي للتعارض المشار إليه آنفًا. ولكن السؤال الأساس هو كيف يمكن تحقيق شكلٍ من أشكال التوازن بين لاعبين تختلف مصالحهم بل وتتعارض في كثير من الأحيان؟

أدّت التغييرات الجذريّة التي عصفت بالبلدان المؤثّرة في المنطقة إلى تهيئة الأرضية المناسبة لتحقيق الإصلاح البنيوي في البلاد التي تغيّرت أحوالها وغيرها من بلدان المنطقة. ومن هنا يُتوقّع أن تشهد السنوات الخمس الآتية تغيّرًا جذريًّا في أكثر بلدان الشرق الأوسط على مستوى السلطة السياسية وشكل الحكومات والدول، وهذا بدوره سوف يفضي إلى ارتفاع منسوب العدالة في توزيع السلطة وبالتالي إلى استقرار هذه البلدان وتحقيق مستوى ما من الديمقراطية فيها. وإذا صدقت هذه التوقّعات فسوف يتلوها نوع من «الاستقرار اللازم» في هذه المنطقة التي هي الآن بؤرة توتّر دائم. وذلك لأنّ تشكيل أنظمة سياسية تحظى بمستوى معقول من التأييد الشعبيّ والمشروعيّة الشعبية سوف يخفف من التنافس الناجم عن ضعف التنمية الاقتصاديّة والسياسية على مستوى المنطقة. وهذا بدوره سوف يدعو الدول الأجنبيّة التي لها مصالح في هذه المنطقة إلى التكيّف مع هذه التغيّرات ولو بهدف الحفاظ على الحدّ الأدنى من مصالحها.

3- التخلّي عن الديمقراطية المستوردة لصالح الديمقراطية المحلّيّة والحلول الوطنية

لقد ثبت للإدارة الأميركية وغيرها من البلدان الغربية فشل نظرية «الديمقراطية الإجباريّة» وذلك بعد التجارب التي خاضتها في أفغانستان والعراق. وقد اتّضح عدم صحّة توقّعات الإدارة الأميركية وعدم واقعيّة رؤاها وأحلامها عن الديمقراطية من خلال الواقع الذي أفرز شكلًا من أشكال التوافقية على توزيع السلطة وفق أسس قومية أو مذهبية أو غيرها؛ بحيث روعي في تطبيق الديمقراطية في البلدان التي سقطت فيها الديكتاتوريّات الأوضاع الاجتماعية الداخلية لكلّ بلد.

ومن هنا يلفت فريد زكريّا[8] نظر السياسيّين الأميركيّين إلى تقديم الليبرالية على الديمقراطية وذلك في كتابه المعنون «مستقبل الحريّة».[9] وحاصل ما يحاول التنظير له في كتابه هذا هو أنّ سقوط الديكتاتوريّات لن يؤدّي إلى قيام أنظمة ديمقراطية بالضرورة، ومن هنا يجب على الغرب أن يجعل من أولويّاته إقامة أنظمة ليبرالية، ولو لم تكن ديمقراطية بالضرورة.

بناء على تقدّم يبدو أنّ الإدارة الأميركية، بحسب الشواهد المتوفّرة عن طريقة تعاطيها مع تطوّرات المنطقة تحاول تفهّم الأوضاع الداخلية فيها. وما يدلّ على هذا ما أظهرته هذه الإدارة من تفهّم للإسلام السياسي بنسخته الإخوانية في مصر (قبل 30 يونيو 2013) وتركيا.

وقد سعت الإدارة الأميركية إلى تحسين علاقاتها بحركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وخاصّة تلك التي تتفهّم مصالح الغرب في المنطقة وتعمل على محاصرة التيّارات الراديكالية الإسلامية. وكانت وجهة النظر الأميركية في هذا المجال هي أنّ الاستقرار الذي تؤمّنه الأنظمة ذات الميول الإسلاميّة لن يكون مضرًّا بالمصالح الأميركية فحسب، بل هو سوف يؤدّي إلى نوع من التعاون بين دول المنطقة من أجل تأمين «السلام الدائم». وهذا يؤدّي بالتالي إلى الوصول إلى الهدف الأساس لأميركا وهو إضفاء المشروعية على «إسرائيل» في المنطقة والتعامل معها على أنّها عضو طبيعيّ في هذه البيئة الجديدة.

وعلى الرغم من أنّ الأحداث والتطورات بيّنت أن هذه التوقّعات لمستقبل الشرق الأوسط قد تبدو مبالغًا فيها ومشتملة على منسوب عالٍ من التفاؤل، إلا أنّ ثمّة شواهد تساعد بالحدّ الأدنى على افتراض أنّ الفوضى السائدة وعدم الاستقرار الحاليّ سوف يعقبهما شكلٌ من أشكال الاستقرار والثبات والنظام.

4- التغييرات الجيوبوليتيكية، والجيواقتصادية، والجيواستراتيجية

سوف تواجه منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى التغيير في أشكال الأنظمة السياسية والدول، تغييرات جيوبوليتيكية واستراتيجية واقتصادية؛ وذلك لأنّ التيارات والحركات الفاعلة في المنطقة يبدو أنّها بصدد إعادة النظر في رسم خريطة المنطقة السياسية. وبعبارة أدقّ يُتوقّع أن يشهد عدد من بلدان المنطقة ما شهده السودان من تقسيم ورسم خريطة سياسية جديدة.

> سقوط الديكتاتوريات لن يؤدي إلى قيام أنظمة ديمقراطية بالضرورة

ومن الزاوية الجيواقتصادية والجيواستراتيجية يبدو بحسب معطيات منظمة الطاقة الدولية أنّ المنطقة سوف تشهد تراجعًا في أهميّتها النفطية خلال العقود القادمة.[10] وقد دفعت هذه التوقّعات بالولايات المتحدة الأميركية إلى نقل ساحة تنافسها مع الدول الصاعدة مثل الصين والهند نحو شرق آسيا.[11]

8- فريد زكريّا ولد عام 1964 في الهند. كاتب صحفي، ومحرر في مجلة التايم، ومنظّر سياسيّ، ومن أساتذة علم السياسة الخارجية في الجامعات الأميركية. حائز على شهادة الدكتوراه تحت إشراف أستاذه المعروف صموئيل هانتغتون. وتجد الإشارة إلى أنّه ولد في أسرة مسلمة.

9- Fareed Zakaria, The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad, Norton press, 2003.

10- Investment Ideas From IEA's World Energy Outlook, On Nov. 12th, the international Energy Agency released its annual publication, World Energy Outlook 2012.

11- Insiders Sound an Alarm Amid a Natural Gas Rush, the new york times, June 25, 2011. http://www.nytimes.com/2011/06/26/us/26gas.html?pagewanted=all

خلاصات الدراسة ونتائجها

1- يشهد الشرق الأوسط ولادة جديدة وفق هويّة مختلفة عن الهوية التي كانت تحملها وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس سنة 2005 وما بعدها.

2- إنّ شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حالة بحث عن هويةٍ جديدة، كانت حتّى السنتين الماضيتين مجهولة أو مغفلة. ويبدو أنّ هذه الشعوب قد عثرت على هويّتها وهي تحاول البحث عما ينسجم مع مستقبلها وواقع مجتمعاتها للانطلاق نحو تغيير يتناسب مع تطلعاتها. وهذه العناصر كلّها تستوجب تعريفًا جديدًا للشرق الأوسط.

3- إن الصحوة الإسلامية أو الربيع العربيّ حركة ذات معنى وليست حركة آلية تلقائيّة ليس لها أيّ دلالات، وهي تهدف إلى الوصول إلى غايات محدّدة، ومن أهمّ النجاحات التي تحقّقت لهذا الحراك اكتسابه المشروعيّة الشعبيّة.

4- يشهد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حركة جمعية تبغي نيل الحريّة والاستقلال والديمقراطية. وهذه الحركة لا تقتصر على بلد أو بلدين من بلدان هذه المنطقة بل هي حركة تشمل المنطقة بأسرها ويبدو أنّنا سوف نشهد عاجلًا أم آجلًا سقوط ما بقي من الأنظمة الديكتاتوريّة في المنطقة.

5- وفي سياق هذا الحراك ظهر أنّ الهوية الدينية لشعوب المنطقة صارت أكثر وضوحًا وعمقًا. وقد تحوّل الاستقلال والمطالبة بالحريّة إلى مطلب حيوي للشعوب بعد أن كان أمراً مسكوتاً عنه لعقود خلت.

6- ثمّة حاجات جديدة بدأت تطرح في المنطقة. ومن هذه الحاجات الدعوة إلى مواجهة النفوذ الأجنبيّ ومواجهة الظلم والاستبداد المحلّي إلى جانب مواجهة الاستعمار الخارجي.

7- سوف يكون للشباب في دول المنطقة دورهم الفاعل والمؤثّر في رسم سياسة المنطقة والسير بالمجتمعات العربيّة نحو مزيد من الحريّة، مع ما يترتّب على ذلك من مزيد من الرفاه للشعوب العربيّة.

8- يبدو أنّ الأمور سوف تتّجه نحو الاستقرار بعد حسم مسألة بقاء الرئيس الأسد في السلطة، وسوف تكون لذلك انعكاساته على سائر الدول العربية ومنها الدول الملكية والأميريّة، وسوف تنجز فيها مجموعة من الإصلاحات سواء كان ذلك بشكلٍ سلميٍّ أو عن طريق الثورة والعنف.

9- سوف ينحسر النفوذ الغربيّ في بلدان المنطقة ويقلّ مقارنة بالفترة السابقة. ولكن ذلك لا يعني أنّ الدول العربية سوف تتحوّل إلى دول راديكالية تحصل على استقلال ناجز، بل بمعنى أنّ مساحة الحرية والاستقلال لهذه الدول سوف تتّسع وسوف تكون قادرة على التخلّص من الإملاءات الغربيّة عليها.

10 - لن تبقى «إسرائيل» في منأى عن التطورات التي تعصف بالمنطقة، ومع الاعتراف بأنّ طبيعة هذا الكيان لن تتحوّل بشكلٍ جذريٍّ على المدى القريب؛ ولكن سوف يكون هذا الكيان مضطرًّا إلى تغيير سياسته تجاه العرب والشعب الفلسطيني. والحدّ الأدنى من التأثير سوف يظهر عبر إعلان أميركي جدّي عن القبول بحلّ الدولتين.